مجلس التعاون

منسقة مهرجان صيف البحرين: (10) آلاف شخص حضروا المهرجان من مختلف الدول الخليجية والعربية

المنامة / متابعات :

أفصحت منسقة فعاليات مهرجان صيف البحرين 2010 هيا السادة، أن أكثر من 10 آلاف شخص من مختلف الدول الخليجية والعربية حضروا 5 فعاليات من أصل 9 في مهرجان صيف البحرين الثاني.

وقالت السادة «إن 9 فعاليات في المهرجان، سيتخللها 36 عرضاً، سيشارك فيها ممثلون وشخصيات من البحرين وخارجها».

وأكدت أن أسعار تذاكر الدخول إلى فعاليات المهرجان، الذي تنظمه وزارة الثقافة، في متناول الجميع، إذ أنها تبدأ من دينار واحد فما فوق، فضلاً عن وجود بعض الفعاليات المجانية، من بينها الفرقة الإنشادية الإسلامية التي ستصادف ليلة النصف من شعبان، الموافقة لـ 27 من شهر يوليو/ تموز الجاري.

وذكرت السادة أن خيمة (نخّول)، ستفتتح يوم غد الخميس في المالكية، وستكون الفعاليات فيها ممتدة حتى نهاية المهرجان.

أضواء

الرموز الدينية ونقص المناعة

أول مرة ظهر مرض نقص المناعة «الإيدز» في ثمانينات القرن الماضي، انشغل العرب في أصل المرض، وهل «CIA» هي من صنعته بعد تهجين فيروسات لتنشره في العالم العربي لتدمر مقدراته؟

صالح إبراهيم الطريقي

بعد وقت نسي العالم العربي المؤامرة وبدأ يردد قصصا للتخويف، وأصبحت قصة المرأة الأمريكية التي أغوت رجلا عربيا، ثم في الصباح استيقظ العربي ولم يجدها، وحين دخل لدورة المياه وجد المرأة التي اختفت قد كتبت له على المرآة «أهلا بك في عالم الإيدز»، ثم جاءت قصة الرجل الذي سكب بعضاً من دمه في وعاء في حفلة، فأصيب جميع من في الحفلة «مع أن المرض لا ينتقل بهذه الطريقة ما لم يكن هناك جرح في جسد الإنسان لأن الفيروس ضعيف جدا ما لم يدخل للدم»، ثم جاءت قصة فتيات إسرائيل اللاتي أرسلن لنشر الإيدز في العالم العربي بعد التطبيع.

وأستمر الحال في العالم العربي قصصا وعدم وعي بهذا المرض وكيفية انتقاله، إلى أن جاءت إحصائيات عام 2003م لتعلن للعالم العربي أن نسبة انتشار المرض عن العام السابق 300 في المائة.

في ذاك الوقت كانت مؤسسات المجتمع المدني وبالتعاون مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» تحاول بشتى الطرق إدخال المؤسسات الدينية في برنامج التوعية وحماية المجتمع العربي.

فجاء إعلان القاهرة «للرموز الدينية في البلاد العربية لمواجهة وباء الإيدز» عام 2004م ليضع مبادئ عامة ووقاية وعلاجا ورعاية وآلية التحرك لمواجهة انتشار المرض.

هذا الإعلان كان له أثره في بعض الدول، وخصوصا في الجزائر إذ تحركت وزارة الشؤون الإسلامية وطالبت أئمة المساجد في الجزائر باستغلال خطبة الجمعة لتوعية المواطنين وحثهم على التعاطف مع المتعايشين مع المرض وحماية أسرهم.

كان لتحرك المؤسسات الدينية أثره الكبير في الجزائر والمغرب وإلى حد ما في باقي الدول العربية الموقعة على إعلان القاهرة، وكانت المؤسسة الدينية لدينا غائبة عن هذا الإعلان، وما زالت غائبة عن برنامج وزارة الصحة والجمعية الخيرية لمرضى الإيدز، ولم تشارك في هذا الأمر.

هذا الغياب ربما بسبب عدم التنسيق بين الوزارة والجمعية وبين المؤسسة الدينية لتمد لهم يد العون؛ لأنني على يقين أن المؤسسة الدينية ستبذل كل ما في وسعها طالما القضية تصب في مصلحة المواطنين.

تقول منسقة البرنامج الإقليمي للإيدز التابع للأمم المتحدة الدكتورة خديجة معلى: «لدينا ورقة بخط يد الشيخ يوسف القرضاوي كتب فيها: الزنا حرام شرعا، وإن كان الإنسان ضعف فعليه استعمال الواقي حماية لأسرته وأبنائه».

وكانت الإحصائيات تقول: إن 85 في المائة من النساء المصابات بالمرض انتقل إليهن عن طريق الزوج.

عن / صحيفة (عكاظ) السعودية

مجلة (ميد) : الأزمة العالمية أنقذت دول الخليج من موجة جديدة من التضخم

الدوحة / متابعات :

توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق اقتصادات الدول الخليجية نمواً متفاوتا خلال العام 2010 مقارنة مع الأداء المتباطئ أو السلبي لهذه الاقتصادات في العام 2009.

كما توقع الصندوق أن ينمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 3.1 في المائة في العام 2010 بعد نمو سلبي بلغ 2.7 في المائة في 2009؛ ما يعني انه كان أسوأ الاقتصادات الخليجية من حيث الأداء في العام الماضي ويليه اقتصاد الإمارات الذي تراجع في 2009 بنسبة 0.7 في المائة في حين يحقق نمواً طفيفاً بنسبة 1.3 في المائة في العام الجاري.

وتتصدر قطر القائمة بتقديرات نمو تصل إلى 18.5 في المائة؛ ما يجعلها أكثر الاقتصادات الخليجية نمواً، وتليها عُمان بنسبة 4.7 في المائة ثم السعودية بنسبة 3.7 في المائة، وأخيراً البحرين بنسبة 3.5 في المائة.

ومن ناحية أخرى، قالت مجلة «ميد» إن ضعف أسعار العقارات بالإضافة إلى انتعاش قيمة الدولار ساعدا على تخفيف الضغوط التضخمية لدى معظم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية.

وقالت «ميد» في تحليلها لهذا الموضوع إن من الآثار المحمودة لأزمة الائتمان أنها كبحت جماح التضخم؛ إذ كانت اقتصادات الدول الخليجية تستعد لمواجهة موجة جديدة من ارتفاعات الأسعار والتضخم قبيل أن تضرب الأزمة المالية العالمية الأسواق قبل حلول نهاية العام 2008، وقد تجلى ذلك واضحاً في مؤشر أسعار المستهلك في مختلف الأسواق الخليجية.

وكانت معدلات التضخم قد ارتفعت بسرعة في هذه الأسواق من 2.9 في المائة في العام 2005 لتصل عند ذروتها إلى 11 في المائة في العام 2008.

وأضافت «ميد» أن الأسباب التي أدت إلى ارتفاعات الأسعار موثقة تماماً، فهناك أسعار النفط المرتفعة والمستدامة التي حفزت اندفاعاً غير مسبوق لدى الحكومات نحو الإنفاق العام؛ الأمر الذي خلق فائضاً من السيولة. وإذ ترافق هذا العامل مع ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية، فقد تمخض ذلك

التحالف عن تحفيز الطلب القوي على السلع عالمياً في الوقت الذي بدا فيه الاقتصاد العالمي يستجمع قواه، إضافة إلى الضعف الذي طرأ على سعر صرف الدولار.

واستعرضت «ميد» مسيرة التضخم في الأسواق الخليجية فقالت إنه لما كانت الدول الخليجية غير قادرة على التعامل مع أسعار الفائدة لديها لمواكبة أو قياس اقتصاداتها المحلية، فقد اضطرت إلى استيراد الجانب الأكبر من التضخم.

وأشارت إلى أن الكويت اتخذت بالفعل الخطوات اللازمة لتشجيع الإقراض المصرفي من خلال تخفيض أسعار الفائدة، وهو إجراء صمم خصيصاً لتحفيز القطاع غير النفطي، وقد اعتبرت هذه الخطوة بمثابة دعم كبير لأحد أكبر مشاريع الموازنات الموسعة في تاريخ الكويت؛ إذ سيرتفع الإنفاق الحكومي بواقع 34.5 في المائة خلال العامين 2010 – 2011م.

ولكن رئيس قسم الأبحاث في بيت الاستثمار العالمي (غلوبل)، فيصل حسن، يقول إنه لا يتوقع أن تحدث زيادة الإنفاق الحكومي الكويتي أثراً كبيراً في اتجاهات الأسعار خلال الفترة الباقية من هذا العام، وتتوقع «غلوبل» أن تصل نسبة التضخم في 2010 إلى 4.5 في المائة مقارنة بـ 4 في المائة في العام 2009.

وأضاف حسن «أن مستويات الأسعار الأعلى ستكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً مع الكلفة الأعلى للواردات وأسعار الطاقة معاً. وليس من المتوقع أن يرتفع هذان الجانبان بصورة كبيرة إلى أن تكتسب الاقتصادات المحلية والعالمية زخمها بالكامل، وهو ما ليس متوقعاً قبل حلول نهاية العام 2011 على اقرب تقدير».

ويؤيد صندوق النقد الدولي هذا التوجه مشيراً إلى أن تقديراته هي أن يبلغ معدل التضخم في دول الخليج 3.8 في المائة في العام 2010، وهو معدل لا يتجاوز كثيراً معدل 3 في المائة المسجل في العام 2009.

ولكن في ضوء التقديرات باحتمال ارتفاع أسعار النفط والسلع بدءاً من العام 2011، فإن ارتفاعاً أكثر حدة ربما يكون أمراً محتملاً.

وكانت قطر الأكثر تضرراً؛ إذ سجل اقتصادها نمواً غير عادي تجاوز 15 في المائة سنوياً طيلة السنوات الثلاث التي انتهت في ديسمبر/ كانون الثاني العام 2008، ونتيجة لذلك، فقد ارتفع معدل التضخم في قطر ارتفاعاً شديداً بلغ 15.2 في المائة خلال العام المذكور.

محمد بن زايد يتفقد الحرم الجديد لجامعة الإمارات في العين

ابوظبي / وام :

تفقد الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، مشروع مبنى الحرم الجديد لجامعة الإمارات بمدينة العين ومراحل الإنجاز وسير العمل فيه والذي من المقرر أن يتم الانتهاء منه خلال منتصف 2011.

ويسع الحرم الجامعي الجديد الذي يقع في منطقة المقام بالعين 15 ألف طالب وطالبة على مساحة إجمالية تبلغ حوالي 285 ألف متر مربع، ويضم مباني إدارية ومنشآت تعليمية ومرافق ترفيهية حديثة ومساكن للطلاب والعاملين، صممت على أحدث المواصفات والمقاييس العالمية.

ورافقه خلال جولته في الحرم الجديد لمباني كليات الطالبات الذي انتهت المرحلة الأولى من تشييده في يونيو 2009، سمو الشيخ الدكتور سلطان بن خليفة آل نهيان عضو المجلس التنفيذي ومعالي خلدون خليفة المبارك رئيس جهاز الشؤون التنفيذية الرئيس التنفيذي لشركة مبادلة، ومعالي الدكتور أحمد مبارك المزروعي نائب أمين عام المجلس التنفيذي ومعالي مغير الخييلي مدير عام مجلس أبوظبي للتعليم، ومحمد مبارك المزروعي وكيل ديوان سمو ولي العهد ووليد المقرب المهيري الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة مبادلة وعدد من المسؤولين.

وتعرف ولي عهد أبوظبي خلال جولته على مكونات الحرم الجديد الذي يشمل مباني سكنية لـ 2,500 طالبة ومباني الفصول والمختبرات ومبنى المكتبة وقاعة المراسيم ومبنى الإدارة والمدرسين، ومنشآت رياضية ومسابح ومرافق اجتماعية مثل بنك سوبر ماركت ومطاعم ومقاه على مستوى عال، حيث ستبدأ السنة الدراسية 2010 - 2011 للطالبات في حرم الطالبات الجديد بما فيها المختبرات الجديدة، فيما يبدأ الطلاب سنتهم الدراسية الأولى في الحرم الجديد في 2011 - 2012.

وأشاد ولي عهد أبوظبي بالحرص الكبير الذي يوليه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، على دعم مسيرة التعليم العالي في الدولة وبخاصة جامعة الإمارات مؤكداً سموه على استمرار الجهود ومواصلة العمل لتوفير البيئة التعليمية المثالية لأبناء الوطن، لضمان حصولهم على أفضل مستويات التعليم بما يحقق متطلبات التنمية ويعزز مسيرة البناء والتقدم التي تشهدها الدولة.

وأبدى سموه ارتياحه لما شاهده من وحدات تعليمية وسكنية مجهزة بأحدث المواصفات تلبي متطلبات التعليم الجامعي، واصفاً سموه الحرم الجديد لجامعة الإمارات بأنه «صرح تعليمي شامل يحمل رسالة التعليم والتثقيف والتنوير، ويستند إلى أعلى معايير الجودة التي تكفل الريادة والتميز لمؤسساتنا التعليمية بين نظيراتها العربية والأجنبية».

تنفيذ (16) مشروعاً للصرف الصحي بدولة قطر

الدوحة / متابعات :

تنفذ هيئة الأشغال العامة - أشغال - حاليا 16 مشروعا للصرف الصحي ضمن حزمة شاملة للمشروعات تتضمن 34مشروعا تستهدف إنهاء مشاكل ضعف البنية التحتية والارتقاء بشبكة الصرف الصحي وتطويرها لتتناسب مع النهضة العمرانية التي تشهدها البلاد وارتفاع عدد السكان.

وتجري الهيئة حاليا دراسة لتطوير مرافق البنية التحتية بكل منطقة من مناطق الدولة يقوم بتنفيذها احد المكاتب الاستشارية وستعتمد على تقسيم الدولة إلى خمس مناطق رئيسية تحدد احتياجات المرافق بكل منطقة.

وتتضمن قائمة المشاريع قيد التنفيذ مشروع شبكات الصرف الصحي في الغرافة الذي يهدف توصيل خدمات الصرف الصحي للمواطنين ومشروع خطوط الصرف الرئيسية لخدمة منطقة الأبراج ويتكون من إنشاء شبكة من المواسير لخدمة منطقة الأبراج والدفنة بأقطار مختلفة حيث تم الانتهاء من تنفيذ المشروع وجار حاليا تشغيل محطة الضخ، مشروع الخطوط الرئيسية لمحطة الضخ رقم 70 وهو عبارة عن إنشاء خطوط مواسير لمياه الصرف الصحي والمياه المعالجة وذلك على أعماق تتراوح بين 25 و34 مترا ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في مايو 2011، ومشروع محطة الضخ رقم 25 بمنطقة الجبيلات ويشمل إنشاء محطة ضخ مياه صرف صحي جديدة بطاقة 3300 لتر/ ثانية وتم الانتهاء من تنفيذ المشروع وجار حاليا اختبارات التشغيل، مشروع محطة الضخ رقم 32 بمنطقة السيلية وهو عبارة عن إنشاء وصيانة محطة الضخ رقم 32، بالإضافة إلى خطوط التدفقات والتصريف المتعلق بالمحطة وتم الانتهاء من أعمال الإنشاءات و جار تشغيل المرحلة الأولى من محطة الضخ، مشروع محطة الضخ رقم 70 بمنطقة النعيم وسيتم إنشاء هذه المحطة بعمق 40 م متراً لضخ التدفقات الواردة إليها من محطة معالجة شمال الدوحة ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في ديسمبر 2011، مشروع التوسعة الثالثة لمحطة المعالجة بغرب الدوحة وهو عبارة عن تجديد وتوسعة المحطة لخدمة 500 ألف نسمة وبقدرة استيعابية تقدر بـ 135 ألف متر مكعب في اليوم وبدأت أعمال التشغيل والصيانة، مشروع محطة المعالجة شمال الدوحة وهو عبارة عن إنشاء محطة معالجة لمياه الصرف الصحي (المرحلة الأولى) لخدمة 900 ألف نسمة بطاقة مقدارها 243 ألف متر مكعب في اليوم ومن المتوقع تشغيل المحطة في الربع الأول من 2012.

فيما ينظم منافسات البطولة العربية الثانية والعشرين للاسكواش

الاتحاد السعودي للرياضات البحرية ينظم سباق جدة

متابعات /فراس اليافعي :

ينظم الاتحاد السعودي للرياضات البحرية سباق جدة للرياضات البحرية اعتباراً من اليوم الأربعاء، وتستمر على مدى ثلاثة أيام (بشرم أبحر) بمحافظة جدة.

وتشتمل السباقات والتي ستقام من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الخامسة والنصف مساء على استعراضات بحرية مفتوحة وسباق الدبابات البحرية وسباق الشراع والتصوير البحري والغوص وصيد السمك، إضافة إلى عرض لفنون بحرية شعبية.

ويشارك في هذه السباقات نادي الرياضات البحرية بجامعة الملك عبد العزيز والنادي البحري السعودي إضافة إلى مركز غواص مكة وكذا نادي غواص الأحلام ونادي التسامح للرياضات البحرية بالقنفذة ونادي جدة للرياضات البحرية ونادي البحار للشراع والغوص ونادي مرينا للرياضات والأنشطة البحرية ومرسى الأحلام.

على صعيد آخر ينظم الاتحاد السعودي للاسكواش منافسات البطولة العربية الثانية والعشرون للاسكواش للعمومي والناشئين تحت 17 و13 سنة خلال الفترة من 12 - 18 / 8 / 1431هـ الموافق 24 - 30 / 7 / 2010م على ملاعب نادي الرياض بالرياض وبمشاركة منتخبات : السعودية – الكويت – البحرين – قطر – مصر – العراق – المغرب – السودان – الأردن – فلسطين – ليبيا.

وستقام مباريات هذه البطولة على فترتين صباحية من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة الثانية عشرة ظهراً والفترة المسائية من الساعة الرابعة مساء حتى الساعة التاسعة مساء.

(المالية) العمانية تصادق على اتفاقيات بقيمة تزيد على 31 مليون ريال

مسقط / متابعات :

صادقت وزارة المالية على 4 اتفاقيات وملحق بلغت قيمتها الإجمالية 31 مليونا و587 ألف ريال عماني وذلك في إطار خطط وبرامج الحكومة لتنفيذ المشروعات التنموية.

وقد اشتملت المصادقة على اتفاقية إنشاء مبنى وزارة القوى العاملة بمرتفعات المطار بتكلفة قدرها 17 مليونا و903 آلاف ريال عماني وبمدة تنفيذ 758 يوما، واتفاقية تصميم وتنفيذ الطرق الداخلية بولاية الرستاق بكلفة قدرها 3 ملايين و68 ألف ريال عماني وبمدة تنفيذ 300 يوم واتفاقية إنارة الطرق الداخلية بولاية عبري بكلفة قدرها 554 ألف ريال عماني ومدة تنفيذ 395 يوما.

وتتضمن الاتفاقية الرابعة توفير الحراسات الأمنية لمواقع الهيئة العامة للكهرباء والمياه في كل من محافظة مسقط وشمال الشرقية والمنطقة الداخلية بكلفة قدرها مليون و929 ألف ريال عماني لمدة عام كامل أما الملحق فيتعلق بتمديد اتفاقية الدعم الفني للهيئة التدريسية بالكليات التقنية بكلفة قدرها 8 ملايين و133 ألف ريال عماني ولمدة عام.